E/ESCPA/EDGD/2013/IG.2/L.1
17 September 2013

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلوم
الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة الثامنة
عمّان، ٨-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت والشرح

- ١- افتتاح أعمال الدورة.
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٤- عرض ما تم تجسيده في مجال العلوم الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة.
- ٥- تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا.
- ٦- تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وآفاق المستقبل.
- ٧- دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية.
- ٨- الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية.
- ٩- تمويل البنية التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية.

- ١٠- برنامج العمل لفترة السنين ٢٠١٤-٢٠١٥ في مجالات تحرير التجارة الخارجية والعلوم الاقتصادية وتمويل التنمية.
- ١١- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة.
- ١٢- ما يستجد من أعمال.
- ١٣- اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الثامنة.

الشرح

افتتاح أعمال الدورة

تبدأ جلسة الافتتاح في الساعة الواحدة ظهر يوم الإثنين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وذلك في فندق كمبنسكي (Kempinski) في عمان. ويلقى مثل الجمهورية اليمنية، بصفته رئيس الدورة السابعة للجنة، الكلمة الترحيبية، ثم تلقي السيدة ريماء خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، الكلمة الافتتاحية.

انتخاب أعضاء المكتب

تنص المادة ١٨ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ما يلي: "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك"(*). وعملاً بهذه المادة، تتولى المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة الدورة الثامنة للجنة، بعد أن تولت الجمهورية اليمنية رئاسة الدورة السابعة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتنتخب اللجنة من بين أعضائها نائبين للرئيس ومقرراً.

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تنص المادة ٨ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي تسرى أحکامه على الهيئات الفرعية، على ما يلي: "تقر اللجنة في بداية كل دورة وبعد توقيع رئيس الدورة مهامه وفقاً للمادة ١٢، جدول الأعمال لذلك الدورة بناءً على جدول الأعمال المؤقت". و عملاً بهذه المادة، يعرض على اللجنة جدول الأعمال المؤقت والشرح في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.1، وتنظيم الأعمال في الوثيقة E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/L.2. وقد تقرهما اللجنة بالصيغة التي يقدمان بها أو بعد إدخال تعديلات عليها.

(*) البلدان الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

عرض ما تم تفيذه في مجال العولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/3)

٤-

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً للأنشطة المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية والتي نفذتها الأمانة التنفيذية في إطار برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة السابعة للجنة.

ويُطلب من ممثلي البلدان الأعضاء الاطلاع على هذه الأنشطة وتقديم الملاحظات والتوصيات بشأنها.

تمويل التنمية: التقدم المحرز في تفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/4)

٥-

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً للتقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تفيذ توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ٢٢-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)، وتحصيات إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادرة عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعنى باستعراض تفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). كما تتضمن عرضاً للجهود التي تبذلها هذه البلدان للحد من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية تفيذاً لتحصيات مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (نيويورك، ٢٦-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

وستتم دراسة هذه الوثيقة في إطار حلقة نقاش حول تمويل التنمية، حيث سيعرض المشاركون الممارسات الجيدة في مجال تمويل التنمية، والإجراءات المتخذة للحد من تداعيات الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية وتداعيات التغيرات السياسية العربية.

تنسيق السياسات المالية بين البلدان العربية: الواقع وأفاق المستقبل
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/5)

٦-

يعتبر تنسيق السياسات الكلية من شروط نجاح تجارب التكامل الإقليمي نظراً إلى أهميتها في رفع العوائق التي تحد من التنافس بين البلدان الأعضاء، وفي دفع التجارة البينية، وتحسين تدفقات الاستثمارات البينية المباشرة في القطاعات الإنتاجية. وتستعرض هذه الوثيقة مستوى التنسيق بين السياسات المالية في البلدان العربية، من خلال تحليل بعض جوانبها المرتبطة بالأدوات الضريبية وأهداف السياسات المالية العامة. وتقدم مجموعة مقتراحات لتعزيز تنسيق هذه السياسات في المستقبل المنظور، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية.

ويُطلب من ممثلي البلدان الأعضاء التداول في المقتراحات والفرص التي تطرحها الوثيقة.

دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/6)

٧-

تتظر هذه الوثيقة في تطور القدرات الإنتاجية في البلدان العربية ومدى تأثيرها بالتغييرات التي طرأت على سياسات التجارة في معظم هذه البلدان وبالتبادل التجاري البيني، خاصة منذ اعتماد اتفاق الغات عام ١٩٩٤، والاتفاق المتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٧. وتظهر الوثيقة

-٤-

بوضوح أنه وبخلاف ما كان متوقعاً، لم يؤدّ تحرير السياسات التجارية العربية إلى تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة أو تنوعها. وتستعرض أهم الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج، وتقترح عدداً من التوصيات والإجراءات التي من شأنها تعزيز دور التجارة في تطوير القدرات الإنتاجية وبالتالي دفع النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

ويُطلب من ممثلي البلدان الأعضاء إبداء رأيهم بما تطرحه هذه الوثيقة.

الحيز المالي: تعزيز القدرة المالية للبلدان العربية
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/7)

-٨-

تعرض هذه الوثيقة الركائز الأربع التي تقوم عليها عملية توسيع الحيز المالي في المنطقة العربية، وهي: تمويل العجز، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتعبئة الموارد المحلية، والمساعدات الإنمائية الرسمية.

ويُطلب من ممثلي البلدان الأعضاء أخذ العلم بما طرحته الوثيقة وإبداء رأيهم به.

تمويل البنى التحتية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان العربية
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/8)

-٩-

تضمن هذه الوثيقة عرضاً لواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل مشاريع البنية التحتية، ولآثارها على التنمية في البلدان العربية. وستعرض الوثيقة في إطار حفلة نقاش حول آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان العربية، يشارك فيها أعضاء اللجنة بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات النقل في البلدان العربية. ويعرض المشاركون الممارسات الجيدة المستخلصة من تجارب بلدانهم في إقامة هذه الشراكات وإنجاح مشاريع تمويل البنى التحتية.

برنامـج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في مجالـات تحرير التجارة الخارجـية والعولمة الاقتصادـية
وـتمويل التنمية
(E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/9)

-١٠-

تضمن هذه الوثيقة النواتج والأنشطة المقرر أن تضطلع بها الإسکوا في مجالـات تحرير التجارة الخارجـية والعولمة الاقتصادـية وـتمويل التنمية، في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك في إطار البرنامج الفرعي ٣ المعنى بالتنمية والتكمـل الاقتصادي، الذي تتولـى تنفيذه شـعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسـکوا. وقد أـعد هذا البرنامج وفقـاً للإطار الاستراتيجـي المنـقـح لـفترة السـنتـين ٢٠١٤-٢٠١٥ الذي اـعتمدـه الإـسـکـوا في دورـتها السابـعة والعـشـرين (بيـروـت، ٧-١٠ أيـار/ماـيو ٢٠١٢).

ويـُطلـبـ منـ مـمـثـليـ الـبلـدانـ الأـعـضـاءـ الـاطـلاـعـ عـلـىـ ماـ يـتـضـمـنـهـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ وـتقـديـمـ الـمـلاحظـاتـ وـالتـوصـياتـ بـشـأنـ التـنـفـيـذـ.

- ١١ -

موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة للجنة

تتظر اللجنة في تحديد موعد ومكان انعقاد دورتها التاسعة في عام ٢٠١٤ والعشرة في عام ٢٠١٥ مع العلم بأن الدورة التاسعة ستركز على التجارة في حين ستخصص الدورة العاشرة للعلوم الاقتصادية وتمويل التنمية.

- ١٢ -

ما يستجد من أعمال

يشمل هذا البند أية مسائل أخرى قد يقرر أعضاء اللجنة طرحها ومناقشتها.

- ١٣ -

اعتماد توصيات اللجنة في دورتها الثامنة

تتظر اللجنة في مسودة توصيات دورتها الثامنة لمناقشتها واعتمادها.